

# و«الحركة»



الرئيس (في الرئاسة الثلاث) تؤثر في موقع الرئاسة في لبنان. وفي الأزمة الأخيرة، تبين كم أن شخصية رئيس الحكومة لا تؤثر في الموقع إذ بدأ سعد الحريري ضعيفاً وهزياً ولا دور له في حل الأزمة. لكن المنازلة في الشارع، التي اختارتها «أمل»، هي تعبير أيضاً عن موازين القوى الديموقراطية، وعن رفض العودة إلى منطق ما قبل الحرب الذي يريد باسيل اعتناقه. وهي أيضاً مناسبة لبرزي لشد العصب الانتخابي الحركي قبل الانتخابات. لكن جمهور الحركة اعترض على الإهانة لرعيه وليس على تعبير باسيل عن نيات المهادنة والصلح واللاعنفية نحو العدو الإسرائيلي. تصريح باسيل لم يحرك متظاهراً واحداً، لا

”

**تبين كم أن شخصية رئيس الحكومة لا تؤثر في الموقع إذ بدأ سعد الحريري ضعيفاً ولا دور له في حل الأزمة**

“

من «أمل» ولا من غيرها، مع أن جمهور «أمل» مستغفراً على دوام الساعة. وبيان حزب الله في مؤازرة الحركة كان للتوكيد أن التحالف ضمن الطائفة يعلو على التحالف خارج الطائفة. والحزب لم يصدر بيان رد على كلام باسيل عن قبول وجود أمن لإسرائيل، أو عن كلامه في مجلس الوزراء في تأييد عرض «ذا بوست» مخافة إزعاج الغرب. لكن هذه الأزمة ستتكرر بغياب آلية عمل للتوازن والتنسيق بين الرئاسة؛ الدستور غامض في هذا الشأن: قسم «ه» من مقدمة الدستور يتحدث عن «فصل وتوازن وتعاون» بين السلطات من دون تحديد كيفية تحقيق ذلك. الدساتير عادة تكون أكثر دقة في تحديد الصلاحيات والسلطات والفصل بينها. لكن دستور لبنان صيغ بإنشائية وتهافت صياغة «إعلان بعيداً». لبنان وفق الدستور فينقي وعربي في أن، والشعب متساو لكن لبعض الطوائف صوت اقتراعي أقوى من آخرين، والنظام مشكل على مقياس الطوائف وصراعاتها. ليس في لبنان هيئة أو محكمة يمكن الرجوع إليها للفصل بين السلطات والحكام. مجلس القضاء الأعلى هو بمنزلة مجلس ملي لزعماء الطوائف لا يستقل فيه العضو عن زعيمه الذي زكاه. نزول جمهور «أمل» إلى الشارع، وإلى

## رغم أنه مكره لا بطل!

**سعد الله مزرعاني\***

الخصم ولرجعيته الإقليمية، وإدارة ظهره لمصالح السعودية ومصالح حلفائها.

محدودية الخيارات أمام سعد الحريري دفعته إلى تجاهل ضغوط الداخل والخارج عليه، والمضي في توطيد علاقته بـ«التيار الوطني الحر» وإقامة شراكة «ثنائية» معه من أجل تعزيز الموقع والمنافع في الوقت ذاته. اختبار الاحتجاز نفسه عزز قناعة الحريري بصوابية خياره وبالمضي به فور عودته من الاحتجاز، إذ أكد مراراً، ضمناً أم صراحة، أن مصدر قوته هو الداخل أساساً (جمهوراً وعلاقات سياسية في الحكومة خصوصاً) وليس الخارج.

يمضي الآن الحريري في هذا الخيار، وهو كسب جولات لا بأس بها في سياق خطي المحنة التي أملت به نتيجة تخلي القيادة السعودية عنه وإصرارها على توظيف نفوذه الرسمي والشعبي في خدمة معركتها الإقليمية عموماً واليمينية خصوصاً. خطابه في ذكرى اغتيال والده كان تجسيدا لنفس الخيار المذكور، أي خيار «النأي بنفسه» عن الإملاءات السعودية والاعتماد في تدبير أموره بالاستناد إلى العوامل الداخلية لا الخارجية. كان لافتاً استمرار توتر علاقته ببعض أقرب حلفائه السابقين: «القوات اللبنانية» و«الكتائب» وصقور «أمانة 14 آذار»...

وكان ولا يزال لافتاً أيضاً تعزيز تحالفه السياسي والانتخابي مع التيار العوني مقروناً بهندة إيجابية مفتوحة مع حزب الله تحت عنوان «الاستقرار اللبناني» (محيلاً الهدنة إلى «ربط نزاع» مؤجل، لأسباب تعبوية دعائية لا أكثر)، الذي يعتبر أنه هو صاحب الفضل الأول فيه، مؤكداً أنه مستمر في ذلك خدمة للبنان ولتجنبيه «حرائق المنطقة». وكان لافتاً أيضاً عدم تناوله السياسات الإيرانية في المنطقة على غرار ما كان الأمر بالنسبة إلى خطاب الاستقالة من السعودية حيث احتل التهمج على هذه السياسة الجوهر الرئيسي في ذلك الخطاب المفروض.

من حيث شاء أم لم يشأ، أكان ذلك باختيار أم بإجبار، يشق الحريري طريقاً إيجابياً في تكريس العامل الداخلي عنصراً مهماً في تحديد السياسات والعلاقات والمصالح. لا يعني ذلك أن العوامل الخارجية غير مهمة وغير مؤثرة أو ذات أولوية أحياناً، لكن إعادة نوع من التوازن الموضوعي إلى جدلية العلاقة بين الداخل والخارج في تقرير السياسات والعلاقات هي شرط مهم لمعالجة عنصر الخلل والاختلال في علاقات اللبنانيين فيما بينهم وفي علاقاتهم بالخارج. التبعية هي ثمرة هذين الخلل والاختلال، وهي تفاقمت بانعقاد العوامل الفئوية على العوامل الطائفية والمذهبية والشخصية على النحو الخطير الذي عانى منه لبنان واللبنانيون منذ الاستقلال حتى اليوم.

أهمية «خيار سعد» تكمن في الإصرار عليه. بعض نجاحه ينبغي أن يتجسد بتشجيعه بوصفه خياراً يعزز استقلالية ما، وليس بوصفه هزيمة لفريقه وانتصاراً للفريق الآخر. لم يجر في دلالات عملية احتجاز الحريري، في 4 تشرين الثاني الماضي، التركيز على خطورة ما يقيمه الأطراف من علاقات مع مرجعيات خارجية. لقد أهمل هذا الأمر عمداً حفاظاً على مبدأ التبعية التي يستظلها الجميع للاستقواء بعضهم على الآخر، وجميعهم على الوطن والمواطن، بوصف التبعية، أيضاً، عنصراً مهماً في منظومة المحاصصة الطائفية وأحد أهم أسباب الحفاظ عليها.

لم يحصد اللبنانيون من منظومة المحاصصة إلا «قلة الهيبة»، وغياب الاستقرار، وانعدام أهم شروط السيادة، وتعثر قيام دولة قانون ومؤسسات ومساواة وعدالة... وتستفيد من كل ذلك أقلية تتحكم بالبلاد والعباد خدمة لمصالح خاصة، داخلية وخارجية، على حساب المصلحة الوطنية.

\* كاتب وسياسي لبناني

لم يكن احتجاز الرئيس سعد الحريري في المملكة العربية السعودية (4 تشرين الثاني الماضي) أمراً من خارج سياق تدهور علاقته بقيادتها، ولو أن الأسلوب كان فجأً ومستفزاً. أخبار النقمة السعودية على الحريري كانت تسابقها أخبار التسبب في أزمة المالية التي دفعت «إمبراطورية» شركة «أوجيه»، التي ورثها عن والده، إلى الإفلاس المتعمد. إبعاده المتواصل عن بلده إلى المملكة بدا نتيجة لازمة ثقة بجدارته القيادية خصوصاً في ما يتعلق بما هو مطلوب منه: في لبنان حيال حزب الله، ومن لبنان حيال الأزمة السورية والصراع المحلي والإقليمي والدولي الدائر في سوريا وعليها.

لا شك أن الاحتجاز كان مقروناً بمحاولة، لم تنجح، لفرض مسار مختلف على الرجل، بما في ذلك استبدال شقيقه «بهاء» به، شكلاً، وبمجموعة من صقور السياسة والإعلام والأمن مضموناً. المفاجئ أن الرئيس سعد الحريري قد صمد. وهو بعد الإفراج عنه، بضغوط ووساطات متعددة، اختار مساراً خاصاً يقوم على تعزيز مقومات استمراره في موقعه الرسمي وموقفه السياسي، بالاستناد إلى عوامل داخلية أساساً، لا خارجية (عندما كان يستظل مرجعيته السعودية بالكامل معتمداً منها بمعزل عن قناعة أو قدرة على الإنجاز).

انخرط السعودية في الأزمة اليمنية صرفها مؤقتاً عن الأزمة اللبنانية. دفع ذلك سعد الحريري إلى اتخاذ عدد من المبادرات اللبنانية التي تخدم بالدرجة الأولى سعيه للعودة إلى رئاسة الحكومة اللبنانية. هذه العودة كانت أمله شبه الوحيد في مواجهة تراجع نفوذه وتعاطم خسائره المالية إلى حدود الكارثة والإفلاس. يبادر يومها إلى اللقاء مع النائب سليمان فرنجية، المرشح («خطة B» حسب اعتقاده) لرئاسة الجمهورية. لم يكن الأمر مغامرة، كما ظن كثيرون، ولا كان بموافقة سعودية، كما كان يُفترض. كانت، إذن، محاولة من سعد للعودة إلى السلطة سبيلاً لاستعادة بعض نفوذه ووقف تدهوره المالي عبر منافع الحكم، أي عبر الشراكة الوازنة في منظومة المحاصصة التي هي، بالضرورة، بوابة فساد مشرعة لكل قادر من متحاصصي خيرات البلاد ومواردها ومرافقها وموازنتها.

الصعوبات المتزايدة للسلطات السعودية في اليمن شجعت الحريري على المضي قدماً نحو تبني ترشيح العماد ميشال عون للرئاسة حين تعثر مشروع ترشيح فرنجية. ضبابية الموقف السعودي حيال مبادرتي سعد الحريري في موضوع الرئاسة اللبنانية وفرت، بالإضافة إلى أسباب مهمة أخرى، دفع ترشيح عون إلى حيز التنفيذ. لكن مرحلة جديدة كانت، بعد ذلك، بانتظار مشروع سعد حين جاءت الفواتير السعودية المطالبة باتخاذ موقف رسمي لبناني ضد تدخل حزب الله في سوريا، وفي أزمنة أخرى في المنطقة (منها اليمن خصوصاً).

«التطهير» السعودي في اليمن، ومعه زيادة الخسائر والمخاطر وسط غياب أميركي أصبح مصدر مرارة سعودية غير مسبوقه في العلاقة مع «الحليف الاستراتيجي» للرياض (الذي كان يثابر على إنجاز «الاتفاق النووي» مع إيران)، هو ما دفع قادة المملكة إلى زيادة تطلبها من الحريري الذي كان منصرفاً بالكامل إلى ترتيب شؤونه الخاصة قبل أي أمر آخر.

في سياق مواز كانت تتنامى حملة منافسي الحريري لكسب دعم المرجعية السعودية. من بين هؤلاء برز أصحاب مراكز قوى في تيار «المستقبل» نفسه، وكذلك حلفاء مقربون في فريق 14 آذار. عنوان هذه المناقشة كان التحريض على تنازلات سعد الحريري للفريق

مواقع التواصل الاجتماعي، بلغة التهديد والسوقية الجنسية الذكورية، التي ردّ عليها جمهور التيار بالمثل - أعاد المخاوف من الحرب الأهلية. لكن الحرب الأهلية في لبنان باتت مستبعدة ليس فقط لأن الطرف الأقوى لا يريد، وسيمنعها بالقوة. لو استطاع. بل لأن الكفة باتت مختلة إلى درجة تصعب فيها منازلة الشوارع من دون حسمها في يوم أو يومين. وليس سلاح حزب الله (أي الصواريخ التي لا وظيفة لها إلى التوجه صوب المحتل، ما يعني أن الذي يشكو منها يريد إنقاذ العدو منها، وإن صرح بين فينة وأخرى أن «إسرائيل عدو»، بلا كيف) هو الذي أخل بالتوازنات الشارعية، هي الاعتداد بالعدد (الطايفي) الذي تعزز بنوفر الهجرة لطوائف أكثر من الطائفة المغضوب عليها عربياً وعالمياً. لكن استعراض جمهور «أمل» أثار عصبية وشجع جوقه التلميذات والتعميمات المعهودة للتغريد والتعليق عن «وحشية» طائفة وحضارية أخرى. المفارقة أنه لم يمارس التوحش وقطع الأعضاء الخناسلية على الهوية أكثر من الفريق الذي كان قبل اندلاع الحرب يزهو بحضاريته ورفقه وتفوقه الأوروبي أمام من كان يعتبرهم الطوائف والعناصر الدنيا المتخلفة. وهناك من اعترض أن هناك شيعة تجرؤوا على دخول مناطق يجب أن تبقى في منأى عنهم، كما عبر عدد من المحاورين والمحاورات في محطة «إل.بي.سي».

صراع بزّي وباسيل هو أيضاً صراع مغنم بين أقطاب السلطة. إن السلطة التي تركبت بعد الطائف أتاحت لزعماء الطوائف (خصوصاً بزّي وجنبلات والحريري) الإغتنام الهائل من الدولة وخيراتها بالإضافة إلى جعل الدولة مصنع توظيف للمحاسبين والاتباع والمرتددين. لكن مرسوم «الأقدمية» يحمل في طياته طائفية فاقمة تنسجم مع السجل الطائفي لباسيل في مواقع «الخدمة العامة»، وباسيل قد يختلف عن بزّي بأنه يبدو للمشاهد السياسي طايفياً، على الصعيدين السياسي والشخصي، فيما يبدو بزّي من النوع الواحد (أي السياسي، لا الشخصي). لا، بل إن لهجة باسيل تبدو ذات منحى استعلاء طايفي ألفه اللبنانيون من أقطاب الجبهة اللبنانية في سنوات الحرب الأهلية، وإصراره على عدم الاعتذار كان من ضمن تسجيل المواقف الطائفية في المواسم الانتخابية.

ليس الحل للأزمة السياسية هو التذاتي الطائفي أو التهديد بالعدد على طريقة طرح رجل الدين الشيعي، محمد مهدي شمس الدين في مشروع «الديموقراطية العددية» (عاد وتضلل منه، أو هكذا قيل لنا). لكن التركيب الطائفي للنظام يصطدم وسيصطدم أكثر بالحقيقة الديموقراطية. وتقسيم المواقع والوظائف طايفياً، وعلى أساس المناصفة (المختلطة)، يحاكي تركيب نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا أو «البارتايد» الصهيوني على أرض فلسطين. يكن إلغاء الطائفية - وليس الطائفية السياسية وحدها، كأن الطائفية الاجتماعية والاقتصادية هي محمودة - من أساسها، وهذه لن تكون أسوأ مما أنتجته التخريجات المختلفة للعقلية الطائفية (قبل وبعد الطائف). العلمنة التي تقضي على الطائفية وتقضي أيضاً على رعاية الدولة لتجار الدين الذين يربحون لو وظابوا على التجارة ويخسرون لو أهملوها، أو يمكن محو المواقع الطائفية بالكامل وإنشاء مجلس رئاسي يستعيز عن رئاسة الجمهورية على طريقة المجلس الرئاسي السويسري. الأخير تطور لبيتعد عن تطبيق «الكوتا» الصارمة بالنسبة إلى تمثيل المجموعات اللغوية المتعددة. يمكن لهذا المجلس أن يتناوب أعضاؤه المنتخبون (مناطقياً أو طايفياً، حتى تنتهي اللوثة) على الرئاسة في ولاية الرئاسة المحددة بالدستور. والمداورة تمنع لصاق مناصب نافذة وأخرى هامشية بطوائف دون أخرى. لكن هذا التغيير يتطلب تغييراً في الطبقة الحاكمة التي تقف على الطائفية وألغيتها. هذا التغيير بعيد المنال. وهذا يؤكد أنه لن تقوم قائمة لهذا البلد من دون تغيير جذري يصيب كيانته نفسها، ومن دون نسف الأسس الطائفية للنظام المتجدد، إلى الخلف.

\*كاتب عربي (موقعه على الإنترنت: angryarab.blogspot.com)